

تآكل قيد الموازنة الهش في العراق: من وفرة الموارد إلى تقلص القدرة على التمويل (2020–2026)

د. سهام يوسف علي

01 اب 2026



تآكل قيد الموازنة الهش في العراق: من وفرة الموارد إلى تقلص القدرة على التمويل(2020-2026)

المقدمة

أصبحت الاستدامة المالية خلال العقود الأخيرة من أبرز القضايا في الأدبيات الاقتصادية، ولا سيما في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية في تمويل الموازنات العامة. فالإيرادات الريعية تمنح الحكومات قدرة واسعة على التوسع في الإنفاق وتأجيل الإصلاحات المالية، إلا أن هذه القدرة تبقى مرتبطة باستمرار تدفق المورد الريعي، مما يجعلها عرضة للتقلبات التي تفرضها الأسواق العالمية والمتغيرات الجيوسياسية.

وفي هذا السياق، قدم يانوش كورناي مفهوم قيد الموازنة الهش (Soft Budget Constraint) لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية التي لا تتحمل بصورة كاملة نتائج قراراتها المالية، بسبب توقعها الحصول على الدعم أو الإنقاذ عند مواجهة العجز. ورغم أن المفهوم نشأ لتحليل المؤسسات في الاقتصادات الاشتراكية، فقد توسع استخدامه لاحقاً ليشمل الحكومات والاقتصادات الريعية التي تعتمد على موارد استثنائية توفر قدرة مستمرة على تمويل الالتزامات العامة.

ويعد الاقتصاد العراقي نموذجاً مناسباً لتحليل هذه الظاهرة، إذ شكلت الإيرادات النفطية لعقود المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة، في حين بقيت الإيرادات غير النفطية محدودة. وقد سمحت الوفرة النفطية خلال الأعوام (2021-2023) بتوسيع الإنفاق العام، ولا سيما الإنفاق التشغيلي، وتعزيز الاحتياطات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية، مما وفر للحكومة هامشاً واسعاً للاستمرار في تمويل التزاماتها. إلا أن التطورات منذ عام 2024 تشير إلى تغير تدريجي في هذه البيئة، إذ تراجعت الإيرادات النفطية مقارنة بسنوات الذروة، وانخفضت الاحتياطات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية، بينما استمرت الالتزامات الحكومية عند مستويات مرتفعة. وهذا يثير تساؤلاً حول طبيعة التحول الذي تشهده المالية العامة العراقية، وليس فقط حول مستوى المؤشرات المالية منفردة.

ولا تفترض هذه الدراسة انتقال العراق إلى قيد موازنة صلب (Hard Budget Constraint)، لأن الأدلة التطبيقية لا تدعم هذا الاستنتاج، وإنما تقترح مفهوم تآكل قيد الموازنة الهش، بوصفه مرحلة انتقالية تبدأ فيها قدرة الموارد الريعية على تمويل الالتزامات الحكومية بالتراجع مقارنة بما كانت عليه خلال سنوات الوفرة، دون أن يعني ذلك فقدان الدولة لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

وتسعى الدراسة إلى تحليل تطور الإيرادات العامة، وهيكل الإنفاق، والاحتياطات الأجنبية، وصافي الأصول الأجنبية خلال المدة (2020-2026)، بهدف تحديد ما إذا كانت التحولات الأخيرة تمثل تقلبات مالية مؤقتة أم بداية تغير تدريجي في طبيعة القيد المالي الذي يحكم المالية العامة العراقية.

الإطار المفاهيمي

يُعد مفهوم قيد الموازنة الهش (Soft Budget Constraint) من المفاهيم المهمة في تفسير السلوك المالي للمؤسسات والحكومات، وقد قدمه الاقتصادي المجري يانوش كورناي في نهاية سبعينيات القرن الماضي لتحليل اختلالات المؤسسات العامة في الاقتصادات الاشتراكية. فقد لاحظ كورناي أن بعض المؤسسات كانت تستمر في العمل رغم تعرضها لخسائر متكررة، بسبب توقعها تدخل الدولة لتقديم الدعم أو إعادة التمويل عند مواجهة العجز، مما أضعف الحوافز على رفع الكفاءة وترشيد الإنفاق (Kornai, 1979; Kornai, 1980).

وتقوم الفكرة الأساسية للنظرية على أن الوحدة الاقتصادية التي لا تتحمل بصورة كاملة نتائج قراراتها المالية لا تواجه قيداً مالياً حقيقياً، لأن الخسائر لا تؤدي بالضرورة إلى الخروج من السوق أو إعادة الهيكلة، بل يمكن تعويضها من خلال الدعم أو التمويل الإضافي. وينتج عن ذلك ضعف الانضباط المالي، وارتفاع الميل إلى التوسع في الإنفاق والالتزامات.

وعلى النقيض، يشير قيد الموازنة الصلب (Hard Budget Constraint) إلى الحالة التي تتحمل فيها المؤسسة أو الحكومة نتائج قراراتها المالية بصورة كاملة، بحيث يؤدي العجز إلى ضرورة تعديل الإنفاق أو زيادة الإيرادات أو إجراء إصلاحات، دون وجود توقعات مؤكدة للحصول على إنقاذ مالي. ومن ثم، فإن الفرق الجوهرى بين القيدين لا يكمن في وجود العجز من عدمه، وإنما في توقعات الإنقاذ المالي التي تؤثر في السلوك الاقتصادي.

ومع تطور الأدبيات الاقتصادية، توسع استخدام مفهوم قيد الموازنة الهش ليشمل الحكومات المحلية، والمصارف، والشركات الكبرى، والاقتصادات التي تعتمد على مصادر تمويل استثنائية.

وأكدت الدراسات اللاحقة أن جوهر المفهوم لا يرتبط بنظام اقتصادي معين، بل بوجود جهة قادرة على تحمل العجز بصورة متكررة، بما يؤدي إلى إضعاف الحوافز نحو الانضباط المالي (Kornai, Maskin & Roland, 2003).

وفي الاقتصادات الريعية، يمكن توظيف هذا المفهوم لتحليل العلاقة بين الموارد والالتزامات العامة. فالمورد الريعي، عندما يكون كبيراً ومستداماً، يمنح الحكومة قدرة على تمويل التوسع في الإنفاق دون الحاجة إلى إصلاحات مالية عميقة أو تنمية مصادر إيرادية بديلة. وبذلك يؤدي المورد الطبيعي عملياً وظيفة قريبة من وظيفة "الممول الأخير" للمالية العامة.

إلا أن تطبيق النظرية على الاقتصادات الريعية يختلف عن تطبيقها الأصلي لدى كورناي. ففي النموذج الاشتراكي كان الإنقاذ يتم من خلال تدخل الدولة لدعم المؤسسات الخاسرة، أما في الاقتصاد الريعي فإن الإنقاذ يتحقق من خلال استمرار تدفق الإيرادات النفطية أو الموارد الطبيعية التي تمكن الدولة من تمويل التزاماتها.

ولا يعني وجود مورد ريعي بالضرورة نشوء قيد موازنة هش، إذ يعتمد ذلك على طريقة إدارة هذا المورد. فإذا استخدمت العوائد الريعية لبناء قاعدة إنتاجية وتنويع مصادر الدخل، فإنها يمكن أن تعزز الاستدامة المالية. أما إذا أصبحت المصدر الرئيس لتمويل الإنفاق الجاري، فإنها قد تؤدي إلى تراجع الحوافز نحو الإصلاح وزيادة الاعتماد على استمرار المورد.

ومن هذا المنطلق، فإن قيد الموازنة الهش لا يمثل مجرد ظاهرة مالية، بل يعكس طبيعة العلاقة بين الموارد والالتزامات. فكلما ازدادت قدرة الموارد الاستثنائية على تمويل الإنفاق، ضعفت القيود التي تحد من التوسع المالي. أما عندما تبدأ هذه الموارد بفقدان قدرتها على التمويل، فإن السؤال لا يصبح حول وجود القيد الهش فقط، بل حول مدى احتفاظه بالمرونة التي سمحت باستمراره.

وبناءً على ذلك، تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن الاقتصاد العراقي لم ينتقل إلى قيد موازنة صلب، وإنما دخل مرحلة انتقالية تتمثل في تآكل قيد الموازنة الهش، حيث بدأت قدرة الموارد النفطية والاحتياطات المالية على دعم الالتزامات الحكومية تتراجع مقارنة بسنوات الوفرة.

هل يمتلك العراق خصائص قيد الموازنة الهش؟

إن تطبيق مفهوم قيد الموازنة الهش على الاقتصاد العراقي يتطلب أولاً التحقق من توافر الخصائص التي يقوم عليها هذا القيد، إذ لا يكفي مجرد الاعتماد على مورد طبيعي أو ارتفاع حجم الإنفاق العام لإثبات وجوده. وتتمثل أهم هذه الخصائص في وجود مصدر تمويل استثنائي يسمح باستمرار الإنفاق، وضعف الاعتماد على الإيرادات الذاتية، والقدرة على تغطية الاختلالات المالية من خلال الموارد الريعية أو الاحتياطيّات المتراكمة.

وتشير البيانات المالية العراقية خلال المدة (2020-2026) إلى توافر هذه الخصائص بدرجات واضحة، مما يجعل نظرية قيد الموازنة الهش إطاراً مناسباً لتحليل طبيعة المالية العامة العراقية.

أولاً- الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية

تمثل الإيرادات النفطية الركيزة الأساسية لتمويل الموازنة العامة العراقية، إذ بقيت مساهمتها أعلى بكثير من الإيرادات غير النفطية، الأمر الذي جعل قدرة الدولة على تمويل التزاماتها مرتبطة بصورة مباشرة بتدفقات النفط.

وتبين بيانات وزارة المالية أن الإيرادات النفطية بلغت 54.449 تريليون دينار عام 2020 مقابل 8.751 تريليون دينار إيرادات غير نفطية، ثم ارتفعت إلى 96.622 تريليون دينار عام 2021، وبلغت 154.039 تريليون دينار عام 2022 نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، قبل أن تنخفض إلى 125.882 تريليون دينار عام 2023، و127.536 تريليون دينار عام 2024، و109.208 تريليون دينار عام 2025، في حين بلغت خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 نحو 27.270 تريليون دينار.

في المقابل، بقيت الإيرادات غير النفطية محدودة، إذ تراوحت بين 7.659 تريليون دينار عام 2022 و14.977 تريليون دينار عام 2025، مما يعكس استمرار ضعف مساهمة الضرائب والرسوم وسائر الإيرادات الذاتية في تمويل الموازنة.

ولا تكمن أهمية هذه الأرقام في حجمها فقط، وإنما في طبيعة الاعتماد الذي تكشفه؛ فالمالية العامة العراقية تعتمد على مورد واحد شديد الحساسية للتقلبات الخارجية، وليس على قاعدة إيرادية متنوعة.

ومن منظور كورناي، أدى النفط دور "الممول الأخير" الذي أتاح استمرار الإنفاق والالتزامات الحكومية رغم محدودية الإيرادات الذاتية.

ثانياً- هيمنة الإنفاق التشغيلي واتساع الالتزامات الحكومية

لا يرتبط قيد الموازنة الهش بوجود مورد مالي فقط، بل بطريقة استخدامه أيضاً. فكلما توجهت الموارد نحو تمويل التزامات جارية ودائمة، أصبحت قدرة المالية العامة على التكيف مع الصدمات أقل مرونة.

وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن الإنفاق التشغيلي ارتفع من 72.874 تريليون دينار عام 2020 إلى 89.527 تريليون دينار عام 2021، ثم إلى 104.941 تريليون دينار عام 2022، و118.243 تريليون دينار عام 2023، ليبلغ 125.214 تريليون دينار عام 2024، ثم 119.164 تريليون دينار عام 2025. أما خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 فقد بلغ 45.070 تريليون دينار.

وتوضح مكونات هذا الإنفاق طبيعة الالتزامات المتراكمة؛ إذ ارتفعت تعويضات الموظفين من 40.037 تريليون دينار عام 2020 إلى 60.445 تريليون دينار عام 2025، كما بلغت الرواتب التقاعدية 20.078 تريليون دينار عام 2025، ووصلت برامج الحماية الاجتماعية إلى 26.693 تريليون دينار عام 2024. وتشير هذه المؤشرات إلى أن الجزء الأكبر من الإنفاق التشغيلي أصبح موجهاً لتمويل التزامات يصعب تخفيضها أو تأجيلها في الأجل القصير، لأنها ترتبط بحقوق قانونية أو استحقاقات اجتماعية أو التزامات وظيفية. ولذلك، فإن أي تراجع في الموارد لا يقابله انخفاض مماثل في النفقات، بل يظهر أثره مباشرة في اتساع الضغوط المالية.

ومن منظور قيد الموازنة الهش، فإن المشكلة لا تتمثل في ارتفاع الرواتب أو الإنفاق الاجتماعي بحد ذاته، وإنما في أن التوسع في هذه الالتزامات تم في ظل مورد ريعي متقلب، الأمر الذي جعل استدامتها تعتمد على استمرار الإيرادات النفطية أكثر من اعتمادها على نمو الإيرادات الذاتية أو توسع النشاط الاقتصادي. ويترتب على ذلك أن السياسة المالية تصبح أقل مرونة عند مواجهة الصدمات، لأن الجزء الأكبر من الإنفاق لا يمكن تعديله بسهولة، في حين تبقى الإيرادات خاضعة لتقلبات الأسواق النفطية. وكلما اتسعت هذه الفجوة، ازدادت حاجة الدولة إلى موارد إضافية للحفاظ على المستوى نفسه من الإنفاق، وهي إحدى السمات الرئيسية التي تميز قيد الموازنة الهش.

ثالثاً- الاحتياطات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية: دعامة المرونة المالية لا تعتمد قدرة الدولة على مواجهة الصدمات المالية على الإيرادات الجارية فقط، بل تعتمد أيضاً على ما تمتلكه من احتياطات وأصول أجنبية توفر هامشاً للمناورة عند حدوث التقلبات. وتبين بيانات البنك المركزي العراقي أن الاحتياطي الرسمي ارتفع من 78.293 تريليون دينار عام 2020 إلى 92.526 تريليون دينار عام 2021، ثم إلى 140.086 تريليون دينار عام 2022، ليصل إلى 145.257 تريليون دينار عام 2023، وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة. كما ارتفع صافي الأصول الأجنبية من 78.882 تريليون دينار عام 2020 إلى 145.639 تريليون دينار عام 2023.

وقد ارتبط هذا التراكم بارتفاع الإيرادات النفطية خلال سنوات الوفرة، مما وفر للدولة قدرة أكبر على تمويل التزاماتها والمحافظة على استقرار الإنفاق. إلا أن الاتجاه تغير بعد ذلك، إذ انخفض الاحتياطي الرسمي إلى 130.347 تريليون دينار عام 2024، ثم إلى 126.654 تريليون دينار عام 2025، وبلغ 121.775 تريليون دينار في نهاية أيار 2026، قبل أن يصل إلى نحو 106 تريليونات دينار في بداية تموز 2026.

ولا يعني هذا التراجع حدوث أزمة مالية مباشرة، لأن مستويات الاحتياطي ما زالت توفر دعماً مهماً للاستقرار النقدي، إلا أن الانتقال من مرحلة التراكم إلى مرحلة الانخفاض يشير إلى تغير البيئة التي دعمت قيد الموازنة الهش خلال سنوات الوفرة. وبذلك، فإن اجتماع ثلاثة عوامل: الاعتماد المرتفع على النفط، وهيمنة الإنفاق التشغيلي، والاعتماد على الاحتياطات كهوامش أمان، يوضح امتلاك الاقتصاد العراقي لخصائص قيد الموازنة الهش.

تآكل قيد الموازنة الهش: من وفرة الموارد إلى تقلص القدرة على التمويل

إن إثبات امتلاك الاقتصاد العراقي لخصائص قيد الموازنة الهش لا يعني أن هذا القيد بقي ثابتاً أو أن قدرته على الاستمرار لم تتأثر بالتغيرات المالية. فالقيد الهش يعتمد أساساً على استمرار وجود مصدر تمويل قادر على تغطية الالتزامات الحكومية، وعندما تبدأ قدرة هذا المصدر بالتراجع فإن القيد لا يختفي بصورة فورية، بل يدخل مرحلة انتقالية تتراجع خلالها مرونته.

وتقدم هذه الدراسة مفهوم تآكل قيد الموازنة الهش لوصف هذه المرحلة، ويقصد به التراجع التدريجي في قدرة الموارد الريعية على أداء الدور نفسه الذي قامت به خلال سنوات الوفرة، من دون أن يعني ذلك انتقال الاقتصاد مباشرة إلى قيد موازنة صلب.

وعليه، فإن التآكل لا يُقاس بمجرد انخفاض الإيرادات أو الاحتياطيات، وإنما من خلال تغير العلاقة بين الموارد والالتزامات. فطالما كانت الموارد النفطية والاحتياطيات الأجنبية تنمو بما يكفي لتمويل الإنفاق، بقي القيد الهش محتفظاً بمرونته. أما عندما تبدأ الالتزامات بالنمو بوتيرة تتجاوز قدرة الموارد على تمويلها، فإن المقومات التي دعمت هذا القيد تبدأ بالتراجع.

وفي الحالة العراقية، تظهر مؤشرات هذا التحول من خلال مجموعة من التطورات المالية والنقدية:

أولاً- تراجع القدرة التمويلية للإيرادات النفطية

كانت الإيرادات النفطية المصدر الرئيس الذي مكّن المالية العامة العراقية من تمويل الإنفاق والتزامات الدولة. ولذلك فإن تغير قدرتها التمويلية يمثل المؤشر الأول على تغير البيئة التي استند إليها قيد الموازنة الهش.

فقد ارتفعت الإيرادات النفطية من 54.449 تريليون دينار عام 2020 إلى 154.039 تريليون دينار عام 2022 نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ثم تراجعت إلى 125.882 تريليون دينار عام 2023، و127.536 تريليون دينار عام 2024، و109.208 تريليون دينار عام 2025، في حين بلغت 27.270 تريليون دينار خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026.

ولا تكمن دلالة هذا الانخفاض في كونه تذبذباً دورياً في أسعار النفط، وإنما في استمرار غياب بديل إيرادي قادر على تعويض هذا التراجع. فقد بقيت الإيرادات غير النفطية محدودة مقارنة بحجم الالتزامات الحكومية، مما جعل قدرة الدولة على تمويل الإنفاق مرتبطة باستمرار العوائد النفطية.

وبذلك، فإن المورد الذي منح المالية العامة مرونتها خلال سنوات الوفرة بدأ يفقد جزءاً من قدرته على دعم المستوى نفسه من الإنفاق، وهو ما يمثل أول مؤشرات تآكل قيد الموازنة الهش.

ثانياً- استمرار نمو الالتزامات الحكومية في ظل تباطؤ الموارد لا ينشأ الضغط المالي من تراجع الإيرادات وحده، بل من استمرار نمو الالتزامات في الوقت الذي تتباطأ فيه الموارد. فالمشكلة الأساسية تكمن في اتساع الفجوة بين قدرة التمويل وحجم الإنفاق الذي أصبح ذا طبيعة مستمرة.

وتشير بيانات وزارة المالية إلى استمرار ارتفاع الإنفاق التشغيلي من 72.874 تريليون دينار عام 2020 إلى 125.214 تريليون دينار عام 2024، ثم بلغ 119.164 تريليون دينار عام 2025، ووصل إلى 45.070 تريليون دينار خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026.

كما ارتفعت تعويضات الموظفين من 40.037 تريليون دينار عام 2020 إلى 60.445 تريليون دينار عام 2025، وبلغت الرواتب التقاعدية 20.078 تريليون دينار عام 2025، بينما وصلت برامج الحماية الاجتماعية إلى 26.693 تريليون دينار عام 2024.

وتشير هذه الأرقام إلى أن جزءاً كبيراً من الإنفاق العام أصبح يمثل التزامات ثابتة يصعب تخفيضها بسرعة عند تعرض الإيرادات للانخفاض. لذلك فإن استمرار هذا النمط من الإنفاق يتطلب موارد مستقرة لا يوفرها الهيكل الحالي للإيرادات العامة. ومن منظور نظرية كورناي، فإن استمرار الالتزامات مع تراجع القدرة التمويلية لا يعني انتهاء القيد الهش، لكنه يعني أن آلية الدعم التي كانت تسمح باستمراره أصبحت أقل قوة من السابق.

ثالثاً- تقلص هامش الأمان المالي شكل تراكم الاحتياطيات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية أحد أهم العوامل التي عززت قدرة الدولة العراقية على مواجهة الصدمات والمحافظة على مستوى الإنفاق خلال سنوات الوفرة. فقد ارتفع الاحتياطي الرسمي من 78.293 تريليون دينار عام 2020 إلى 145.257 تريليون دينار عام 2023، كما بلغ صافي الأصول الأجنبية 145.639 تريليون دينار عام 2023.

لكن هذا الاتجاه تغير منذ عام 2024، إذ انخفض الاحتياطي الرسمي إلى 130.347 تريليون دينار، ثم إلى 126.654 تريليون دينار عام 2025، و121.775 تريليون دينار في نهاية أيار 2026، قبل أن يصل إلى نحو 106 تريليونات دينار في بداية تموز 2026.

ولا يشير هذا التراجع إلى فقدان القدرة على إدارة الاقتصاد، لأن الاحتياطيات ما زالت عند مستويات مهمة، إلا أن التحول من التراكم إلى الانخفاض يعكس تقلص الهامش الذي كانت تعتمد عليه الدولة لامتناس الصدمات.

ومن ثم، فإن انخفاض الاحتياطيات لا يمثل أزمة بحد ذاته، لكنه يمثل تغيراً في طبيعة البيئة المالية التي سمحت باستمرار قيد الموازنة الهش بمرونة كبيرة خلال سنوات الوفرة.

رابعاً- محدودية تطور الإيرادات غير النفطية واستمرار هشاشة الهيكل المالي

يمثل تنويع مصادر الإيرادات أحد أهم الشروط لتقليل الاعتماد على الموارد الريعية، إلا أن البيانات تشير إلى أن الإيرادات غير النفطية في العراق لم تحقق نمواً يتناسب مع حجم الإنفاق العام والالتزامات الحكومية. فقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية من 8.751 تريليون دينار عام 2020 إلى 12.459 تريليون دينار عام 2021، ثم انخفضت إلى 7.659 تريليون دينار عام 2022، قبل أن ترتفع إلى 9.799 تريليون دينار عام 2023، و13.238 تريليون دينار عام 2024، و14.977 تريليون دينار عام 2025، وبلغت 6.477 تريليون دينار خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026.

ورغم هذا التحسن النسبي، بقيت مساهمة الإيرادات غير النفطية محدودة مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي تجاوز في بعض السنوات 140 تريليون دينار، أو الإنفاق التشغيلي الذي تجاوز 119 تريليون دينار. وهذا يعني أنها لم تتحول إلى مصدر تمويل قادر على تعويض أي انخفاض في الإيرادات النفطية، بل بقيت مورداً مكماً للمورد الرئيس.

وتكشف هذه المحدودية عن استمرار هشاشة الهيكل المالي، إذ إن قدرة الدولة على تمويل التزاماتها ما زالت تعتمد بدرجة كبيرة على مورد خارجي متقلب، وليس على قاعدة إيرادية داخلية متنوعة.

ومن ثم، فإن ضعف الإيرادات غير النفطية يمثل أحد العوامل التي تسرع تآكل قيد الموازنة الهش، لأنه يقلل الخيارات المتاحة أمام الحكومة عند تراجع العوائد النفطية.

خامساً- الاقتراض وإدارة السيولة: مؤشرات على تضيق هامش المرونة المالية خلال سنوات الوفرة النفطية، وفرت الإيرادات النفطية المرتفعة والاحتياطات المتراكمة قدرة واسعة للحكومة على تمويل التزاماتها دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية. إلا أن التطورات الأخيرة تشير إلى بدء الاعتماد على أدوات أخرى لإدارة السيولة والمحافظة على استمرارية الإنفاق.

وقد برزت خلال عام 2026 مناقشات رسمية بشأن اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتأمين الرواتب وتمويل النفقات الجارية. ولا يمثل الاقتراض بحد ذاته مؤشراً على أزمة، إذ تستخدمه الحكومات في ظروف مختلفة، لكن دلالاته تختلف عندما يكون موجهاً لتمويل النفقات التشغيلية الأساسية بدلاً من تمويل الاستثمارات والمشروعات المنتجة.

ومن منظور قيد الموازنة الهش، فإن الانتقال من الاعتماد على مورد ريعي وفير إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية يعكس تراجعاً في قدرة المورد التقليدي على أداء دوره السابق. فالنفط كان يمثل المصدر الذي يسمح باستمرار التوسع في الالتزامات، أما ظهور الحاجة إلى الاقتراض فيشير إلى أن هذه المرونة بدأت تضيق.

ومع ذلك، لا يعني ذلك انتقال العراق إلى قيد موازنة صلب، إذ ما زالت الدولة تمتلك احتياطات أجنبية مهمة، وإيرادات نفطية كبيرة، وأدوات نقدية ومالية لإدارة الضغوط. لكن الاقتراض وإدارة السيولة أصبحا مؤشرين على دخول قيد الموازنة الهش مرحلة أكثر تعقيداً مقارنة بسنوات الوفرة.

النتائج

أظهر التحليل، أن المالية العامة العراقية خلال المدة (2020–2026) اتسمت بخصائص قيد الموازنة الهش، إلا أن هذه الخصائص بدأت تتعرض للتآكل نتيجة تغير العلاقة بين الموارد والالتزامات. ويمكن تلخيص أهم النتائج بالآتي:

1: اعتمدت المالية العامة العراقية بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية، في حين بقيت الإيرادات غير النفطية محدودة، مما جعل استدامة الإنفاق مرتبطة باستمرار المورد الريعي.

2: وفرت سنوات ارتفاع أسعار النفط خلال المدة (2021–2023) موارد استثنائية عززت الاحتياطات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية، ومنحت السياسة المالية قدرة واسعة على تمويل الالتزامات.

3: أدى التوسع في الإنفاق التشغيلي إلى تكوين التزامات مالية دائمة، خصوصاً في الرواتب والتقاعد والحماية الاجتماعية، مما قلل قدرة الموازنة على التكيف مع الصدمات.

4: لم تحقق الإيرادات غير النفطية نمواً كافياً لإحداث تحول هيكلي في مصادر تمويل الموازنة، وبقي النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة.

5: انتقلت الاحتياطات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية منذ عام 2024 من مرحلة التراكم إلى مرحلة التراجع، بما يعكس تقلص هامش الأمان المالي الذي دعم السياسة التوسعية سابقاً.

6: إن تزامن تباطؤ نمو الموارد النفطية مع استمرار الالتزامات الحكومية وتراجع الاحتياطات يمثل جوهر مرحلة تآكل قيد الموازنة الهش.

7: لا تشير البيانات إلى انتقال العراق إلى قيد موازنة صلب، لأن الدولة ما زالت تمتلك موارد نفطية واحتياطات وأدوات لإدارة السيولة.

8: يمثل مفهوم تآكل قيد الموازنة الهش إضافة تفسيرية مهمة، لأنه يوضح أن الانتقال من القيد الهش إلى القيد الصلب إن حدث ، لا يكون فجائياً، بل يمر غالباً بمرحلة تتراجع فيها قدرة الموارد على تمويل الالتزامات تدريجياً.

التوصيات

في ضوء النتائج، توصي الدراسة بالآتي:

1: تقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير الإيرادات غير النفطية، وتحسين النظام الضريبي، ورفع كفاءة التحصيل.

2: إعادة هيكلة الإنفاق العام بما يحد من توسع الإنفاق التشغيلي ويوجه موارد أكبر نحو الاستثمار المنتج.

3: إخضاع الالتزامات الحكومية الجديدة، خصوصاً التعيينات والامتيازات المالية، لتقييم الاستدامة المالية قبل إقرارها.

4: اعتماد قواعد مالية تحد من نمو الإنفاق الجاري وربطه بالإيرادات المستدامة وليس بالإيرادات النفطية المؤقتة.

5: الحفاظ على الاحتياطات الأجنبية باعتبارها أداة للاستقرار المالي والنقدي، وتجنب استخدامها لتمويل النفقات الجارية إلا في الحالات الاستثنائية.

6: إنشاء نظام إنذار مبكر لمتابعة مؤشرات الضغط المالي، مثل اتجاه الاحتياطات، ونسبة الإيرادات النفطية، ونمو الإنفاق التشغيلي.

7: استخدام الاقتراض كأداة مؤقتة لإدارة الظروف الاستثنائية، وليس كبديل دائم عن الإصلاح المالي.

1. Kornai, J. (1979). Resource-Constrained versus Demand-Constrained Systems. *Econometrica*, 47(4), 801–819.
 2. Kornai, J., Maskin, E., & Roland, G. (2003). Understanding the Soft Budget Constraint. *Journal of Economic Literature*, 41(4), 1095–1136.
- البنك المركزي العراقي. المنشورات المالية، للأعوام 2020، 2021، 2022، 2023، بغداد.

الكاتب: دكتورة سهام يوسف علي

دكتورة في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600